رأي القدس

نيران اسرائيلية «صديقة»

■ القت الطائرات الاسرائيلية عشرات الآلاف من المناشير فوق معسكر رفح الفلسطيني، وطالبت السكان بإخلائه فورا، تمهيدا لقصفه، او الجزء الممتد منه على طول الحدود مع مصر، بالقنابل والصواريخ، لتدمير جميع المنازل تحت ذريعة القضاء على شبكة الأنفاق.

الشريط الممتد على طول الحدود المصرية مع قطاع غزة، والمسمى بـ«صلاح الدين» يضم حوالي خمسين الف شخص معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، اي ما يقرب من نصف سكان مدينة رفح الفلسطينية، الأمر الذي يعني تشريد هؤلاء، والدفع بهم الى العراء، لأن منازلهم في طريقها للتدمير الكامل.

هذا العمل الاسرائيلي يتنافى مع كل المعاهدات الدولية، ويتناقض كليا مع مواثيق حقوق الانسان، خاصة ان المنشورات الاسرائيلية لم تقل لهؤلاء الذين تطالبهم بالرحيل الى اين سيذهبون، ومن سيقدم لهم الطعام والدواء والإيواء.

اثناء الحرب الامريكية على العراق جرى فتح الحدود السورية والأردنية امام اللاجئين العراقيين، وبادرت الامم المتحدة باقامة معسكرات لاستيعابهم وخصوصا الفلسطينيين منهم، وسهرت على رعايتهم، وقدمت لهم الخيام والخدمات الاساسية. ولكن ما يجري في غزة مختلف كليا، فالحدود مغلقة بالكامل، وقوافل الامم المتحدة ومدارسها تتعرض للقصف الاسرائيلي، الأمر الذي يعني عدم وجود اي مكان آمن في قطاع غزة في ظل القصف الاسرائيلي المستمر من البر والبحر والجو.

ولعل ما هو أخطر من هذا التحرك الاسرائيلي الوحشي استخدام الطائرات الاسرائيلية المغيرة على رفح وانفاقها، للأجواء المصرية، واصابتها شرطيين مصريين من جراء القصف دون أن نسمع أي احتجاج من السلطات المصرية على هذا الانتهاك الذي يتعارض مع سيادة بلادها.

تركيز اسرائيل على انفاق الحدود مع رفح، واصرارها على وجود قوات دولية لمراقبة الحدود، ومنع عمليات التهريب عبر الأنفاق، هو مؤشر على تراجع الطموحات والأهداف الاسرائيلية، من تغيير ادارة «حماس» لقطاع غزة، وانهاء اطلاق الصواريخ على المستوطنات والبلدات والمدن الاسرائيلية داخل الخط الأخضر، إلى منع التهريب عبر الأنفاق.

من الواضح ان اسرائيل تريد احراج حليفتها المصرية، وتوريطها في مسألة المعابر، سواء من خلال المطالبة بتواجد مراقبين دوليين داخل حدودها، أو بقصفها للسكان الفلسطينيين على حدودها وتدمير منازلهم تحت سمعها وبصرها، حتى لو أسفر ذلك عن وقوع خسائر في صفوف الشرطة المصرية.

الحكومة المصرية مطالبة بالتحرك ليس فقط للدفاع عن الفلسطينيين الذين يقعون في نطاق مسؤوليتها القانونية والأخلاقية، وانما أيضاً للدفاع عن سيادتها التي قالت انها لن تسمح بأي اختراق لها من قبل الجوعى الفلسطينيين، فلماذا تصمت على الاختراق الاسرائيلي، وسقوط رجال أمنها جرحى، أم ان النيران الاسرائيلية «نيران صديقة؟».

لماذا يتصرف النظام المصري كدرع لاسرائيل؟

خالد الشامي

■ بينما تستمر في غزة محرقة وقودها الاطفال والنساء، تشهد القاهرة معركة دبلوماسية ساخنة عنوانها الوحيد: من يخدع من؟

وفود من حماس واسرائيل وسلطة رام الله تتجاذب حبل الهدنة المهترئ الذي خشيت القاهرة ان تسرقه انقرة، فسارعت بتوجيه الدعوة لكل الاطراف. وليس السؤال ان كان الحبل سينقطع، ولكن متى؟

الاسرائيليون الذين وصلوا الى نهاية الطريق المسدود، مع عجزهم عن تحقيق اي انتصار عسكري بعد 17 يوما من المجازر، يريدون نصرا سياسيا واضحا وسريعا. والسيد عباس يطمح تحت غطاء الدعوة الى «وقف القتال» الى تصفية حماس سياسيا، تعويضا عن فشل اسرائيل في تصفيتها عسكريا. اما المقاومة فتبدو رغم اكثر من ربع مليون طن من المتفجرات استهدفتها، الاكثر تماسكا سياسيا، كما على ارض المعركة. اما النظام العربي الرسمي فتم دفنه اخيرا دون مراسم تحت الركام في غزة، بعد ان كان مات يوم سقوط بغداد. واما النظام المصري فيواجه مأزقا اكثر تعقيدا مما يظن كثيرون، اذ يواجه ضغوطا متعاظمة، ويفشل في اتخاذ موقف منسجم مع مصالحه ناهيك عن مصلحة غزة، مسؤوليته التاريخية.

ومن منظور وطني بحت، يتعين على المسؤولين المصريين الذين يضغطون على حماس حاليا للقبول بقوات دولية في غزة، ان يعيدوا النظر في موقفهم، خاصة في ظل هذا التهافت الاسرائيلي الامريكي «العباسي» على هذا التوجه، الذي يشكل النتيجة الحتمية لقراءة متوازية لقرار مجلس الامن 1860 والمبادرة المصرية، والذي يفسر عدم استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو في مجلس الامن.

ان تدويل غزة وما سيمثله من دعوة مفتوحة لتنظيمات التطرف العالمية الى المجيء الى ساحة المعركة الجديدة، قد يجعل النظام المصري يدفع ثمنا باهظا لرفضه التعامل مع حكم حماس بسبب هواجسه.

ومع تزايد البوادر على ان ثمن هذه المحرقة قد يكون باهظا لدرجة لا تستطيع حماس او غزة وحدها دفعه، لم يستطع الاسرائيليون اخفاء نواياهم طويلا في استخدامها لتمرير اجندة قديمة / جديدة في العودة الى سيناء تحت مزاعم منع تهريب الاسلحة.

وفي هذ الاطار جاء الطلب الاسرائيلي بنشر قوات امريكية على الجانب المصري من الحدود، واعلان ايهود اولمرت صراحة ان المطلوب ليس فقط وقف انطلاق الصواريخ من غزة، ولكن منع وصولها اصلا للقطاع. ما يعني حرف الانظار عن المحرقة وتحويل الضغوط المتزايدة على اسرائيل الى مصر باعتبارها المسؤولة عن الحدود.

بل ان صحفا اسرائيلية تحدثت عن ان رفض مصر لمنع تهريب الاسلحة لغزة سيدفع البعض للمطالبة باعادة النظر في معاهدة السلام التي ستحل الذكرى الثلاثون لتوقيعها بعد عشرة اسابيع، وكأنهم يستبقون تصاعد الدعوات المتوقعة في مصر ولالغاء المعاهدة التي فشل النظام في تعديلها ليتمكن من ارسال سبعمائة جندي باسلحة خفيفة الى حدود غزة. وهكذا لم تكن الخدمات القيمة التي قدمها النظام المصري في غزة، بدءا من غلق المعبر حتى امام المساعدات الغذائية والاطباء وانتهاء بالمبادرة، كافية لتعفيه من هذا التصعيد الاسرائيلي. ولم يجد الوزير ابو الغيط ما يرد به على كل هذا سوى ان الاسلحة تأتي لغزة عبر البحر، وان مصر لن تستجيب لطلب الشيخ حسن نصر الله بتزويد غزة بالسلاح.

وكان الوزير قال صراحة في حديث لقناة العربية «ان النضال والمواجهة ليسا الاسلوب الصحيح لمواجهة الاحتلال». نعم قال هذا بينما تسقط القنابل على رؤوس الاطفال والأمهات في غزة.

ولا تشجع هذه الفوضى في ماكينة الدبلوماسية المصرية على التفاؤل بامكانية التوصل الى تسوية مقبولة للمقاومة التي تريد رؤية دليل على النفي الرسمي الذي اصدرته القاهرة للتقارير حول ابلاغ الرئيس مبارك ضيوفه الاوروبيين بعدم رغبته في انتصار حماس.

والسؤال هو لماذا يصر النظام المصري على ان يستمر في التصرف كدرع تحمي اسرائيل من اكتمال ما تعانيه من حصار شعبي واعلامي وسياسي عالمي، حتى بعد ان اصبح العدوان يستهدف علنا الأمن القومي المصري. لماذا لايسحب المبادرة في حال عدم قبول اسرائيل بها عمليا بوقف العدوان فورا، بدلا من استسهال الضغط على الطرف الاضعف.

ومن الأحق بالتلويح باعادة االنظر في معاهدة السلام؟ الذين انتهكوها الف مرة أم الذين دخلوا بسببها تحت حالة من «الانتداب» غير الرسمي؟ وماذا ينتظر النظام بعد ان انتهكت الطائرات الاسرائيلية الاجواء المصرية، واصابت صواريخها شرطيين على الحدود؟ هل يجب ان يقصفوا القاهرة انتحرك؟

لقد حان الوقت لوقفة شاملة تعيد النظر في هذه السياسة التي تستدعي التغول الاسرائيلي على امن مصر وكرامتها. لقد حان الوقت لأن يتحمل النظام مسؤوليته او فليواجه العواقب، وهي اكثر فداحة مما قد يتخيل.

أخيرا: إسرائيل في قبضة المحاكمة الإنسانية

مطاع صفدي*

■ في هذه اللحظة من تكاثف همجية التاريخ الغربي في الهولكوست اليهودي المرتد على الصدر العربي في غزة فلسطين، يبدو أن أعلى هم إنساني يتمثل في فرض قرار الضمائر الحية في كل مكان بوقف المجزرة التلمودية الثانية والكبرى لبداية القرن الواحد والعشرين. إنه قرار منع القتلة المسعورين من استكمال الجريمة المطلقة، الموغلين في تغذية جحيمها بأجساد الأطفال والنساء والشيوخ من ذلك الشعب الفلسطيني الفريد، ليس في كونه الأخير من سلالة الشعوب المقاومة للاستعمار الأبيض بكل مراحله وتطوراته المعاصرة بخاصة، ولكنه هو شعب المقاومة الرائدة لمستقبل آخر مختلف في طبيعة علاقات القوة السائدة حتى اليوم بين طواغيت العالم وضحاياهم. فالدفاع الذاتي الحقيقي الذي لا يزال يمارسه شعب فلسطين منذ ستين عاماً وأكثر، كان يقدم، في كل جولة صراع مع الغزاة الصهاينة، براهينه الحاسمة المتجددة، على أن مبدأ التمسك بالأرض التاريخية من قبل أصحابها، هو مصدر المشروعية الإنسانية أولاً، لحق التملك من الوطن، ضداً على كل مشروعية أخرى مستوردة، ومفروضة بقوة الأمر الواقع لطرف دولي عارض وطارئ.

هذا الوضع الالتباسي الزائف لما يسمى بحق إسرائيل في الوجود والأمن، يعرف العقل الغربي نفسه الذي اخترعه وفرضه، أنه وضع مرتهن بمدى قدرة إسرائيل على التطور من حال مستعمرة غازية إلى دولة مستقرة.

الغرب قلق إزاء هذا الارتهان الذي يدرك أنه من طبيعة وجودية أنطولوجية، وليست سياسية أو أمنية عابرة. ولذلك يجد نفسه في كل واقعة صدام دامية، مندفعاً بكليته وراء صنيعته إسرائيل، مأزوماً (من) وقابلاً بكل أفعالها الشريرة التي تستعيد عبرها خلاصة الذاكرة الاستعمارية لإمبراطورياته الغابرة.

لكن بعض الغرب، وبالنسبة لبعض طلائعه المثقفة، فإن اختصاص إسرائيل بصنف المجازر الجماعية للعزّل المدنيين وأطفالهم ونسائهم، قد يتعدى فظاعات ذاكرة الغرب الأوروبي الاستعمارية. إنها بالأحرى تنتج نسخة جديدة عن ذاكرة التأسيس الأمريكي لمستعمرتهم، التي دعوها فيما بعد وطناً لهم باسم الولايات المتحدة الأمريكية. مع العلم أن أمريكا استطاعت تجاوز رهانها الأنطولوجي بين أن تكون مستعمرة غازية أو دولة مستقرة. فلقد استطاعت أمريكا، وهي في طور المستعمرة، أن تبيد مائة مليون من السكان الأصليين، ومعهم تاريخهم البشري والحضاري. أما إسرائيل فهي لا تكاد تبرح قليلاً طبيعة المستعمرة الأصلية، كما قد يخيل إليها حتى ترتد إليها، لتمارس مجدداً أبشع وسائلها القذرة المعتادة.

إسرائيل كمستعمرة، جسم دخيل على طبيعة المنطقة كجغرافيا وتاريخ ومجتمع، محتاجة منذ انزراعها إلى خوض دورات من العنف ضد البيئة الكبرى حولها الرافضة لها. إذ إنها مضطرة إلى أن تبرهن لشعبها أن تمتّعها بعامل القوة المتفوقة هو الشرط الوحيد الضامن لاستمراريتها. كل الحروب التي خاضتها ضد دول المحيط لم تشنّها للأسباب التي تعلنها عادة، بقدر ما هي للتعبير عن علة وجودها المفتقر أساساً إلى أصول الكيان الطبيعي لأمة حقيقية متأصلة في أرضها وبيئتها. فالعنف اللاأخلاقي الذي يعتمد وسيلة الايقاع بأكبر عدد من الضحايا من المدنيين العزل بخاصة، وليس من المقاتلين أو العسكريين، هذا العنف الشرير الأعمى ملازم لمسيرة المستعمرة المغتصبة لأوطان الآخرين.

لا تعرف المستعمرة اليهودية من ثقافة الحرب إلا القتل المجاني لمزيد من الأعداد الكبيرة بوسيلة الجازر الكلية الغادرة بالشعب الأصلي. فإن بقاءه الديمومي هو شهادة بقاء مقاومته اليومية التي تكذب زيف اسرائيل المستعمرة، وتؤكد موت مستقبلها بدءاً من حاضرها العاجز عن استكمال شروط الوجود لدولة حقيقية.

مثقفون يهود كثر داخل إسرائيل وخارجها في أوروبا وأمريكا يتردون في الاعتراف بإسرائيل كيانا قابلاً للحياة والاستمرار بعوامله الذاتية، والبعض منهم يعبّر عن حرجه كلما ارتكبت إسرائيل مجزرة جديدة، بإعادة رفضهم الانتماء للمشروع الصهيوني، كموقف (أخلاقي) للتبرؤ من صنيعته اسرائيل، وتحديداً فهي كانت مستعمرة لإيواء يهود أوروبا الناجين من محرقة النازية. لكنها تحولت إلى مستعمرة عسكرية برسم التأجير للإمبراطورية الأمريكية في حقبة صعودها واستئثارها بقيادة العالم. فهي ليست مجرد قلعة متقدمة للغرب في عمق الشرق العربي والاسلامي، وإن كان لها هذا الرمز الدال على بقية حياة للذاكرة الاستعمارية المكبوتة تحت مدنية الغرب المدّعاة، من قبل بعض فلاسفته، شبه المنسيين اليوم هم وأفكارهم المتفائلة بأحقية التنوير المنتصرة لا محالة!

وفي لحظة هذه المذبحة العظمى التي يقترفها جيل أخير من قادة المستعمرة العسكرية، ضد مليون ونصف المليون من عرب فلسطين ألا يجدر بالنظام العربي أن يفتح عينيه ولو لمرة واحدة ليرى واقع أمته التي استمرأ تجاهلها، والمشاركة الفعالة مع أعدائها في تشويه حقائقها البديهية، والإمكان في تعجيزها، وتشتيت إمكانياتها؛ فالكارثة الفلسطينية الراهنة لا تجدد مسؤولية النظام العربي عن كونه هو المنتج الأول لأخطر أسبابها، وفي هذه الجولة المسعورة، المتفوقة على تراثها المعهود من فنون الوحشية المطلقة، عبر جولاتها الشريرة السابقة، لا تفعل ذلك فحسب، لا تكشف مذابح غزة فقط عن مدى ولوغ الحاكم العربي، في نوعية الجريمة السياسية ضد شعبه ووجدانه فقط، بل هو ينخرط أمام الملأ العربي والإسلامي والعالمي، في المشاركة الفعلية بجرائم الإبادة ضد الإنسانية.

بعد غزة يعيد القاتل الصهيوني تصنيف نفسه بنفسه، وكما كان دائماً عبر مسيرته الظلامية، ليس مجرد عدو للفلسطينيين لكونه حاملا لهذه الهوية فحسب، بل لكونه إنساناً، كيفما هو الإنسان أفراداً أو جماعات وأسراً، أو شعباً كاملاً. بالمقابل كيف يجيز النظام العربي لبعض حكامه المضي في الاعتراف بإسرائيل، كدولة ذات مشروعية قانونية، في الوقت الذي يجمع فيه أحرار العالم الغاضبون، على سحب المشروعية الإنسانية وليس الأخلاقية وحدها، من هذا الكيان الصهيوني السفاح. فهو الذي عمل جاهداً على تكذيب وإبطال ذلك الرهان (الوجودي)، الموهوم، على إمكانية تطوره وتحوله من مستعمرة عسكرية طارئة إلى دولة شرعية مستوفية لشروطها الذاتية والدولية. لكن حصيلة هذا الرهان أن إسرائيل التي ابتدأت كمستعمرة لعسكرة اللاجئين أو الغزاة اليهود، نمت وانتهت إلى مستعمرة عنصرية، مقودة دائما بنخبة من القتلة المرتزقة، وهي برسم التأجير والاستثمار من قبل المشروع الإمبراطوري، الأمريكي، الذي يواجه مصيره كذلك مع آخر أجداث ضحاياه في غزة فلسطين بعد العراق ولبنان.

ستكون غزوة إسرائيل لغزة لا كسواها من واقعات حروبها ضد الفلسطينيين والعرب، إنها الغزوة البالغة أقصى حدود الهمجية المنظمة التي اخترقت فظائعها سجوف الصمت العالمي، أخرجت مؤسساته (الإنسانية) عن تقاليد حيادها المصطنع. فاضطرت إلى التأشير على المجرم الحقيقي. هذه هي فضيحة إسرائيل، الكبرى، التي طالما تجاهلها الغرب. لكن إنجازاتها هذه المرة تخطت كل تابوهات المعايير المزدوجة. اضطرت الصحافة الأوروبية إلى نقل بعض براهين الصور والوقائع. فالفضيحة هي من طبيعة الإبادة الإنسانية الكلية التي لم يعد في طاقة أية سياسة متبجرة، أي إعلام عنصري، أن يجادلا الحقيقة الساطعة؛ هذه (إنجازات) الهمجية المطلقة تملأ شاشات الضمائر، بعد أن اكتست فظائعها أسوار القارات والحضارات. فالمستعمرة العسكرية أمست أسيرة فضيحتها الكبرى. ذلك هو أعظم قفص اتهام ينقضّ على الجلاد. انطلقت المحاكمة العالمية، في ضمائر أحرار الإنسانية أولاً. لكن الإنكاريين من العرب المقتنعين بالدولة الإسرائيلية وكيانها الدستوري والقانوني كما يدعون لا يزالون يساوون بين الضحية والجلاد وفي ظروف هذه المعركة الفاصلة بين مشروعية المقاومة، و(الأحقية) الكاذبة للمستعمرة العسكرية أن تكون لها دولة ديمقراطية.. وبالتالي يحق لها الدفاع عن نفسها، وإن بالإبادة لأعدائها. وعلى ذلك فالمنطق الإنكاري الذي دأب على إبطال مشروعية المقاومة المستمدة أصلاً من أحقيتها الإنسانية والوجودية، يواجه مأزقه الوطني والأخلاقي الأصعب، منذ انخراطه في عملية (أوسلو)؛ ذلك إن قرار الاختيار بين الحق والباطل، يبلغ ذروته الأعنف إزاء المقتلة الفلسطينية الكبرى المستمرة في غزة. فيبدو أن وحدة الموقف للجماهير العربية والرأي العام العالمي إزاء هذه المقتلة، والتأشير الواضح على مرتكبيها، هذه الوحدة التي هي الثمرة الأنضج لمسيرة المقاومة بمعناها السياسي والحضاري الشامل، لم تفعل فعلها المؤثر بعد في حل عقد المأزق الإنكاري لدى المتمسكين بأسبابه والمتعامين عن نتائجه الكارثية، خاصة بالنسبة لبعض رؤوسه الحامية وأبواقهم المحترفة لفن الكذب، وتغطيته بالمزيد من الكذب ووقاحته.

فلسطين القضية الإنسانية المركزية لهذا العصر، تنال جائزتها التقديرية من اعتراف الجمهور العالمي الحر بأحقيتها الناصعة ضداً على آخر جيل من مجرمي الحروب. إنها اللحظة المصيرية التي تمزق فيها إسرائيل أسطورتها بيدها. تقشع عنها وهم الدولة الديمقراطية لشعب من ضحايا الحرقة النازية، لتظهّر تحتها مشروع المستعمرة العسكرية، المتحولة إلى قلعة محكومة من مرتزقة القتلة، برسم التأجير لعصر الامبراطورية الأمريكية الآفلة. إنها الدولة الوحيدة في الخارطة العالمية التي يتسابق زعماؤها نحو الحكم، بحسب نسب القتل للعرب التي يحققها كل فرد منهم إزاء الآخر من منافسيه.

هل يعي أحرار العرب ما تعنيه فضيحة المستعمرة القاتلة التي انهارت أوهامها مع أذيال الرأسمالية المتوحشة؟ لقد آن أوان محاكمة الجلاد المقبوض عليه في قفص فضيحته مع تاريخ جرائمه كلها. هذه الواقعة لا بد لها أن تغير قاموس اللغة النضالية كلها. فالصراع اليوم كوني وإنساني، والعرب هم رواد ساحاته الجديدة ، شاء (الإنكاريون) منهم أو أبوا.

* مفكر عربي مقيم في باريس

السعودية: علاقة الديني والسياسي

د. مضاوي الرشيد*

■ تظل العلاقة بين الدين والسياسة مبهمة وغامضة رغم تفرغ الكثير من الدارسين والمحللين لتفسيرها وتسليط الضوء عليها، ورغم اختلاف التفسيرات حسب منطلقاتها ومنهجيتها وأيديولوجياتها الا ان هناك اجماعا على كون هذه العلاقة حرجة ومتعددة الوجوه والمسيرة حسب الحقبة التاريخية المحددة، وتتأرجح العلاقة دوما بين تصادم وموالاة بين القائمين على المجالين السياسي والديني.

عادة يطلب السياسي من الديني الرضوخ التام للأجندة السياسية بل ايضا صياغة الخطاب المشرعن للسياسة وتأصيل هذا الخطاب في نصوص دينية وتفسيرات تعرض وكأنها كلمات مقدسة وليس صناعة بشرية قائمة على الاجتهاد والاستدلال وغيره من وسائل الاستنباط، وهذا ما يجعل السياسي يستميت في السيطرة على الديني حتى يضمن نشوء طبقة دينية موالية ومستعدة لأن تنبش مراجعها بحثاً عن الصياغة التي تضمن استمرارية السياسي والشرعنة له. اما من جهة الديني فهو يحلفه مع السياسي يضمن الحفاظ على مصالحه الدنيوية قبل الدينية وان كان شغله الشاغل احياء الدين والحفاظ على فضيلة المجتمع واقامة الحدود فيه. في مجتمع كالمجتمع السعودي بتركيبته السياسية الحالية تبقى هذه المعادلة بين السياسي والديني مطبقة بحذافيرها رغم ان التصادم بين السياسي والديني كان قد رافق تطور الدولة منذ نشوئها. طبعا لا يخلو الأمر من صدام وحتى من عنف حاد لكن تعتبر هذه حلقات تستطيع السلطة ان تتجاوزها تماما كما حصل خلال نقاط ساخنة في تاريخ العلاقة بين السلطتين السياسية والدينية. الموالاة والصدام وجهان مختلفان لكنهما يولدان نتيجة رغبة السياسي في حصر الديني والتضييق عليه فيولد هذا الحصر والحجر حركات معارضة تحاول ان تهرب من التسلط السياسي وتنفض عنه نتيجة قراءة معاكسة لنفس النصوص التي تستعملها السلطة الدينية الموالية في مجملها. العلاقة السعودية الحرجة بين السياسي والديني تولد ايضا صراعات جانبية يدور رحاها في طيات الديني ذاته حيث تتصارع الشخصيات في ما بينها بحثاً عن شهرة ومنصب او جماهير تحترمها وتتبع أثرها الفكري. وتدخل الشخصيات الدينية في مرحلة مزايدات وتنافس إما على التقرب من السلطة او التقرب من الجماهير، وقد ازدادت عملية التنافس هذه في عصر العولمة والفضائيات فوجد طيف كبير من الشخصيات الدينية عالم الشهرة ذات الحدود البعيدة مرتعاً جذاباً لشد الكثير من المستمعين والمشاهدين والقارئين، ومما يزيد التنافس حدة وجود السياسي ذاته والذي ينشئ حلقات للولاء والمكافأة عن طريق استقبال الديني في المجالس والاستماع لرأيه ولو من باب رفع العتب وعن طريق اختراع المناصب والألقاب في بيروقراطية دينية همها الأول إحكام السيطرة على الديني وربطه بالسلطة بطريقة تجعله اكثر طواعية وليونة.

من تداعيات تدخل السياسي في الديني ومجالات السيطرة عليه نجد ان السعودية فعلاً قد دخلت مرحلة الانضمام الديني بين دينين يعتمدان مصدرا واحداً لكن لكل منهما خطاب وأولويات مختلفة تماماً عن الآخر. نشأ عندنا في السعودية ما يصح تسميته بدين المستعبدين وهو خطاب ديني يمثله صالح اللحيدان صاحب فتوى قتل اصحاب الفضائيات الماجنة، ومؤخراً فتوى تحريم الاعتصامات والمظاهرات المساندة لمعاناة اهل غزة في حربهم الحالية مع اسرائيل. وهاتان تمثلان بشكل واضح وصريح اتجاهات دين المستعبدين حيث ان الأولى تبرهن على انحسار وتقلص السلطة الدينية وقدرتها على تغيير مجرى الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة وتقوقعها في مجال حراسة الفضيلة العامة والخاصة للمجتمع. اما الفتوى الجديدة ضد الاعتصامات على اساس انها مفسدة للبشر والهاء عن ذكر الله فهي ايضا دليل واضح وصريح على استعباد الدين من قبل السياسي وتدجينه وحجره في جحر يجعله مهزلة ومضحكة للجمهور العربي الغاضب. دين المستعبدين هذا هو ايضا مشغول بالسحر والشعوذة ومستعد ان يعلن الجهاد بجميع انواعه ويرابط على ثغور المشعوذين و السحرة وغيرهم من اصحاب البدع والشركيات الكبيرة والصغيرة، ناهيك عن تتبع النساء وترصد ايماءات اجسادهن وتتبع نعالهن وملاحقة عطورهن التي تختلط في اسواق حديثة وقديمة. دين المستعبدين هذا قد ولد نتيجة التسلط السياسي ومحاولة تدجين الدين تحت مظلة هيئات ولجان وبيروقراطية كبيرة تضمن انتشار الخطاب وممارسته على ارض الواقع. لا يلتفت دين المستعبدين الى مهرجانات الوطن ومزمار المطبلين لأعياد تقدس ولاة الأمر ودورهم التاريخي ولا الى عرضات راقصة تختلط فيها اصوات الطبول مع اصوات الولاء للهيمنة الخارجية، ولا يعترض دين المستعبدين على ألسنة تبتهل لغير الله او تلحن لحن الخنوع والموالاة ولا على حشود كرة القدم وجمهورها الكريم وعملية الاستهلاك التي تقوم بها اندية ارتبطت بأسماء السياسي واحفاده الصغار. كل هذا ليس بفساد وليس بالهاء عن ذكر الله وكيف يكون ذلك وقد قرر السياسي في سياسته الاجتماعية ان يتلهى الشباب بمثل هذه الممارسات الرياضية الجذابة ويتركوا ما لقيصر لقيصر. اما الجهاد وهو الكلمة المحرمة فهو ايضا ممنوع الا تحت شروط تعجيزية يبت في امرها سلطان الأمة وخليفة المسلمين فقط لا غير بعد مناقشات مستفيضة في البيت الابيض لحجة السياسي المحلي المتسلط على الديني.

دين المستعبدين اليوم يمر في مرحلة نهائية بل نستطيع ان نجزم انه بالفعل قد انتهى. لقد وقع الديني في فخ السلطة التي سحبت البساط من تحت قدميه وجعلته مهزلة للعالم ما عدا بعض الاوساط المنتفعة من خطابه. وقد وجدنا دين المستعبدين هذا يحتفل به في اوساط غربية لأنه يحرم السياسة بشقيها الجهادي والاعتصامي النابذ للعنف، فتقوم دراسات حالية في جامعات غربية عن ما يسمى السلفية الهادئة التي تعنى بشؤون الشوارب واللحى وطول الثوب وكلها تسمى «سمات الهوية» في عصر ما بعد الحداثة، وتستعرض الجاليات المسلمة التي تبنت دين المستعبدين هذا وكأنها أملنا في النهضة وفرصتنا الوحيدة في التعايش مع الغير المختلف، وكلما تمعّنا في عدد سنتيمترات لحانا وثيابنا كلما انغمسنا اكثر واكثر في عصر ما بعد الحداثة. ولكن كيف يكون ذلك ونحن قد قفزنا عن مرحلة كبيرة وهي الحداثة ذاتها؟

يسر السياسي في السعودية والغرب خاصة ان ننغمس في دين المستعبدين هذا ونتحول الى جاليات مسلمة مسالة ومستسلمة تتمرس في فن الطقوس والشعائر وتتجادل في اصولها وطريقتها وتتعارك على خطواتها وايقاعاتها، وقد ذهب احد المحللين الى القول ان هذا الدين هو خير خيار في عصر التمدن والتطور وانه ينتشر ليس بأموال السعودية بل لأنه الأصح والأنفع لأمة المسلمين وخاصة شبابها المتعلم صاحب الخبرات الجديدة في شبكة المعلومات والتقنية، خاصة بعد ان نشأ جيل مسلم جديد اسماه بدون ارض De - territorialized. انه مستقبل المسلمين الجدد: بالفعل بدون ارض في عصر العولمة.

انجازات السعودية في فنون دين المستعبدين هي انجازات عظيمة قد تشكرها عليه اطياف ملونة من السلطات السياسية في بلاد العرب والعجم. انه دين لا يترك خيارات واضحة وصريحة للمسلم. فمن جهة يحرم عليه الجهاد لتحرير ارض او رفع ظلم او نصرة مسلم آخر، ومن جهة أخرى يحرم عليه الاعتصام والتظاهر السلمي وكل ما يسمح به هو جمع الصدقات خاصة وان كانت مفاتيحها بيد سلطان الأمة. ومتى انتصبت الصناديق بمشيئة ولي الأمر وحمل مفاتيحها الكبيرة التي تذكرنا بمفاتيح الجنة التي صنعها كهنوت اوروبا في القرون الوسطى نستطيع ان نسترخي لأننا قدمنا كل ما في وسعنا نصرة لإخوان لنا من غزة الى غيرها.

لقد قلص دين المستعبدين هذا حيز الحرية والخيار وحق الانسان في التعبير والنصرة عن طريق عمل سلمي كتجمع او اعتصام ولو حرمه دون استحضار الفساد في الارض واللهو عن ذكر الله لتفهمنا وجهة النظر، ولكن هذا الاستدعاء هو ما يجعلنا نفكر بفتوى شيخنا الفاضل وبدينه الذي يستعبدنا بعد ان تعلمنا ان العبودية للإله وليس للسلطان، ولو ان شيخنا قد ساهم ولو مرة واحدة في مظاهرة لعرف كيف يكون الافساد في الارض واللهو عن ذكر الله مقترنا بصلاة وذكر له. ليت احدى فضائياتنا نقلت له كيف توقف المتظاهرون في ميدان الطرف الأغر ساعة الصلاة في لحظة خشوع يفترشون بلاطاً اسود تجلد من قسوة البرد لكن حرارة شعورهم وايمانهم بقضية غزة وأهلها وحقهم المسلوب جعلتهم يجمعون بين الاحتجاج والدين ـ بين صلاة تكرس استسلام العبد لخالقه وليس استسلامه لسياسة همجية غاشمة تقتل بدون هوادة. وربما اعتقد الشيخ ان مظاهرات الاحتجاج هي كمظاهرات كرة القدم وان اعلامها وشعاراتها كأعلام اعياد وطنية مفرغة من المعنى وقومية لم تتبلور ملامحها سوى تلك التي تركع للفرد وتشرعن لتجمعات عبادة الشخص وطقوسها وموسيقاها وأعلامها وصورها المعروفة. هل يعرف الشيخ ان اي صورة انسان لم تحمل خلال الاعتصام سوى تلك الصورة التي حملت صورة طفل او طفلة جريحة جراء قصف مدمر؟

بالنهاية ومن مبدأ القبول بالآخر وهو شعار خلاب هذه الأيام ومن منطلق حوار الأديان المروج له حالياً لا يسعنا سوى احترام دين المستعبدين والقبول به وربما محاورته في جلسة مجلس امن قادمة ومصافحة اعلامه ـ عفواً لن نستطيع ذلك بحكم بعض العوائق التي ليس لنا عليها من سلطان كطبيعة الجسد البشري وانتمائه الى جنسه ـ الا اذا اختلطت الأمور تماماً كما اختلطت على الديني المصري عندما صافح بيريس خلال جوقة حوار الأديان في الأمم المتحدة، خاصة واننا نعيش في عصر يكثر فيه محو الاختلاف بعد ان تشبهت النساء بالرجال والرجال بالنساء. ولا يسعنا هذه اللحظة الا ان ندعو الله ان يحصننا من ريح دين المستعبدين ومستعبديهم وعبادهم. انها حصانة مطلوبة طالما اننا احياء ولسنا امواتاً، وقد نتساءل في المستقبل خاصة بعد تحريم الاعتصامات ما هو حكم ارسال (الكليجة القصيمية) لأطفال غزة علها تفرحهم في ليلتهم الظلماء؟

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

خيبة المتآمرين وبشائر انتصار غزة!

محمد صادق الحسيني

■ يكاد يجزم من هم مطلعون على بعض خفايا الامور التي شكلت خلفية المحرقة التي اطلقها الجناة الاسرائيليون على غزة بان الهدف لم يكن محدودا بتغيير المعادلة في قطاع غزة كما زعمت القاتلة المحترفة تسيبي ليفني عشية بدء الهولوكوست الصهيوني الجديد بحق اهلنا في فلسطين!

ولم يعد يختلف اثنان من المتابعين للمحرقة الغزاوية بان الترويكا الاسرائيلية الحاكمة في تل ابيب انما تنفذ اجندة امريكية دولية اقليمية لن تتوقف عند شعار تغيير المعادلة في القطاع او الاخفاق في ذلك الهدف المعلن باعتبار ان المخطط امر ابعد من قطاع غزة بالتاكيد!

وأيا تكن نتائج المعركة التي احتدم وطيسها بعد تلقي ترويكا المحرقة اشارة البدء بالسباق الانتخابي على انغام سمفونية الصواريخ الفلسطينية، فان الحاكم الامريكي المنتهية ولايته، اراد مرة اخرى واخيرة على ما يبدو ان يجرب حظه مع هذا الكيان العنصري اللقيط إذا ما كان لا يزال قادرا على تنفيذ المهام القذرة، لعل في ذلك ما يسجل نجاحا ولو جزئيا للرجل المنبوذ عالميا بعد ان فشل في كافة حروبه الكبيرة والصغيرة من افغانستان الى العراق الى لبنان، وها هي معركة الحرب على غزة تشارف على نهاياتها الخائبة له ولجيش القتلة في تل ابيب.

العارفون ببواطن الأمور يتحدثون عن سيناريو سبق اعداده فترة نهاية التهدئة بين حماس والاسرائيليين باشهر، وان الهدف منه كان ولا يزال ما يسمونه بعملية «تجريف» لثقافة المقاومة عبر حرب دامية وقاسية على ارض قطاع غزة.

وطبقا للسيناريو الذي تداولته اروقة دبلوماسية عربية واقليمية فان اتفاق التهدئة الدولي المعد بعد العملية يستند الى تحريك وساطة اقليمية كان ولا يزال يفضل المسمار الامريكي ان تكون تحت عباءة اقليمية اسلامية ـ تركية مثلا ـ وعربية يتضمن احتواء بندقية المقاومة الفلسطينية الاسلامية في اطار صفقة اقليمية اوسع تشمل فيما تشمل اتفاق «سلام» عربي ـ اسرائيلي يهدف الى تصفية القضية الفلسطينية مرة والى الأبد!

وحسب التفاصيل التي يشملها السيناريو المذكور فان ما يتضمنه اتفاق التهدئة الجديد والذي يراد فرضه على المقاومة بعد محرقة غزة انما يحمل في طياته بعض الاغراءات الاضافية لسورية كإعادة تفعيل دور ما لها في لبنان، اضافة الى الحديث عن اعادة كامل بحيرة طبريا التي بدأ الاسرائيليون يروجون الى انها اصبحت مالحة تماما ولم تعد مفيدة لاسرائيل فيتم بذلك محاصرة واحراج المقاومة اللبنانية الاسلامية لا سيما اذا ما وضع ذلك كله في اطار اعادة احياء وحدة المسارين السوري واللبناني على قاعدة اتفاقية «سلام» ثلاثية، تشمل فيما تشمل الانسحاب من كفر شوبا ومزارع شبعا والغجر باعتبار ان الطرف اللبناني الرسمي لا يجرؤ في الظروف الراهنة المعروفة على الدخول في مفاوضات مباشرة او غير مباشرة مع اسر